وزارة المالية

قرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠٠٨

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن توصيف الدوائر الجمركية شرق وغرب قناة السويس بمدينة بورسعيد ؛

وعلى قرار وزير الخزانة رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن تحديد نطاق الدوائر الجمركية ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ ؛

وعلى كتاب الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ببورسعيد رقم ٢٧٨ فى ٢٠٠٧/٢/١ بطلب فصل المبنى الإدارى الخاص بالمنطقة الشرقية عن الدوائر الجمركية وفتح باب خارجى على امتداد شارع الجمهورية للدخول والخروج من المبنى ؛

وعلى محضرى المعاينة الجمركية المؤرخين فى ٢٠٠٧/٢/١٩ ، ٢٠٠٧/١٢/٢ ، والرسم الهندسى المرفق ؛

وعلى كتاب إدارة شرطة أمن الموانئ قسم العمليات رقم ٩٨٧ بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بالموافقة على عمل فتحة جديدة مع غلق الفتحة المؤدية إلى الميناء واستكمال السور الداخلى ؛

وعلى ما عرضه السيد مستشار وزير المالية لشئون الجمارك ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

يستقطع من الدائرة الجمركية لميناء الصيد ببورسعيد مساحة إجمالية مقدارها ٥٠٢,١٤ م٢ عبارة عن «مبنى إدارى خاص بالهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - المنطقة الشرقية ببورسعيد» والمحدد نطاقها بالحدود التالية :

الحد البحرى : جهة الحوض رقم (١) بالميناء يمتد بطول ٢٢,٣٥ متر ثم ينكسر جنوبًا بطول ١,١٥ متر ثم يمتد فى اتجاه الغرب بطول ١٢,٣٠ متر بإجمالى طول ٣٤,٦٥ متر .

الحد القبلى : المواجه لشارع إبراهيم عطا الله يمتد بطول ٣٤,٦٥ متر .

الحد الشرقى : بجوار محلات داخل ميناء الصيد بطول ١٤,٩٠ متر .

الحد الغربى : بجوار مسجد داخل ميناء الصيد بطول ١٣,٧٥ متر .

(المادة الثانية)

يعتبر محضرا المعاينة الجمركية والرسم الهندسى المعتمد المرفق المتضمن الحدود والأبعاد جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه بكل دقة .

صدر فى ٢٠٠٨/٢/٢٦

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

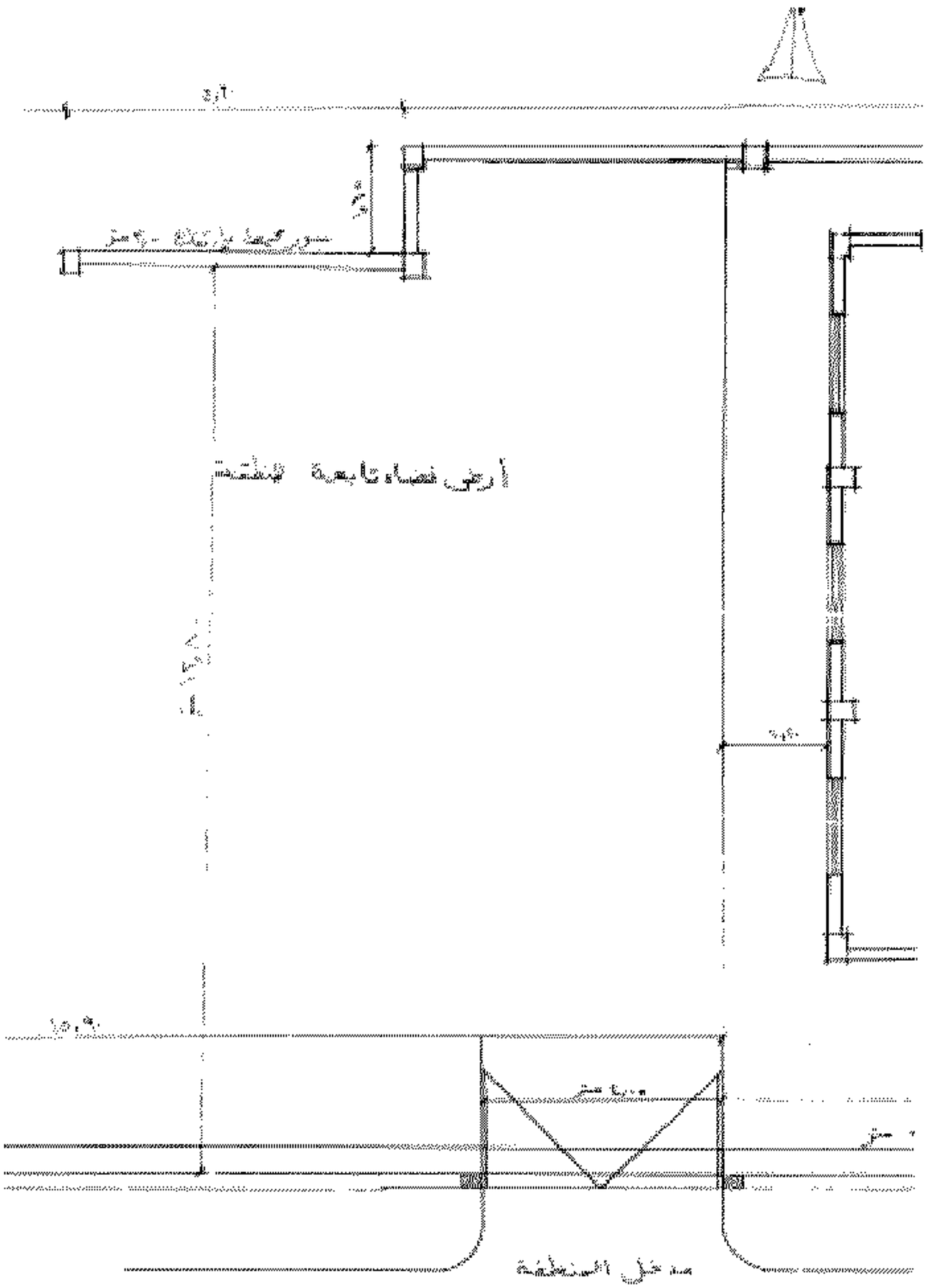
أرض فضاء تابعة للمنطقة
مدخل المنطقة

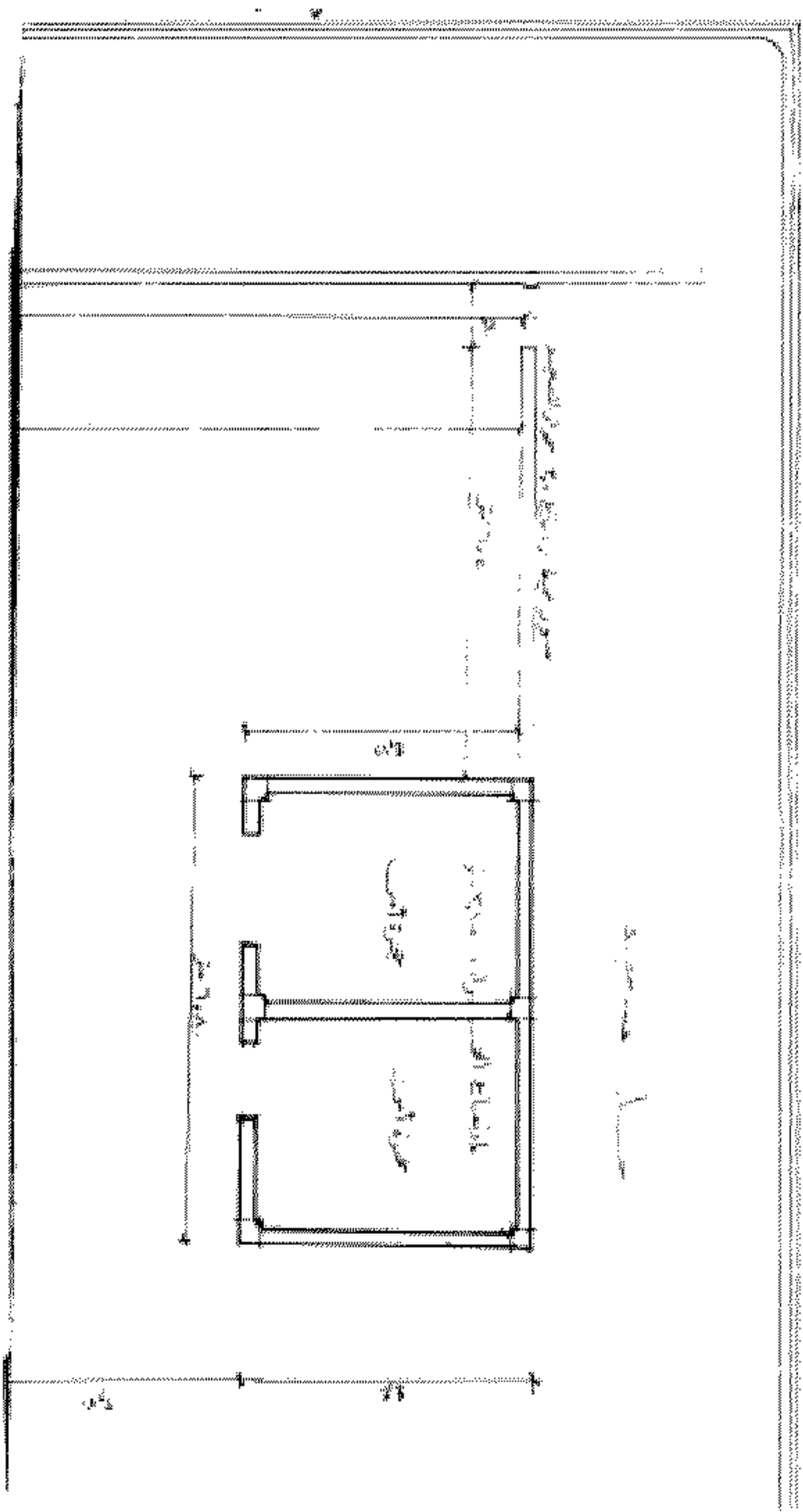

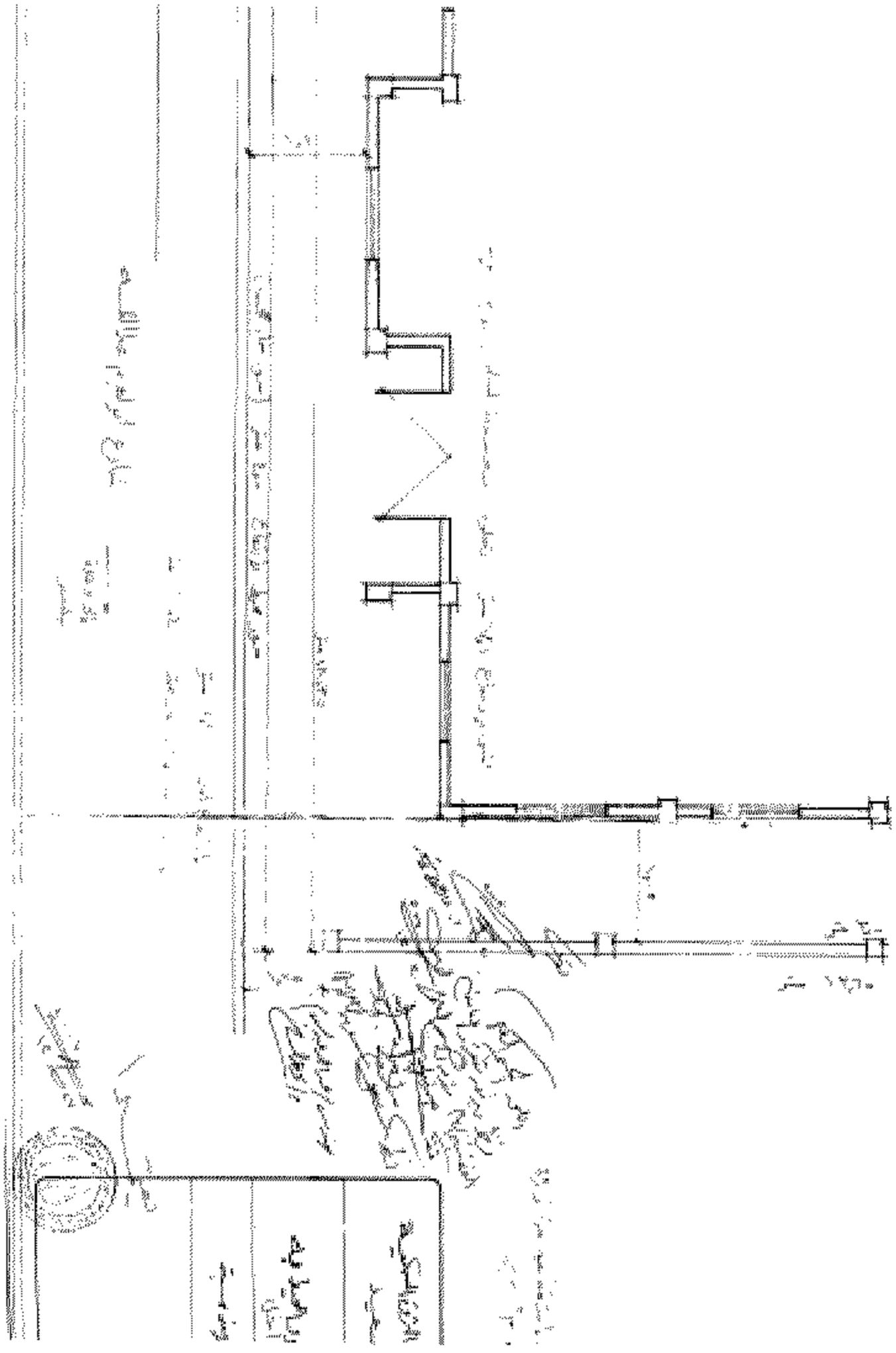

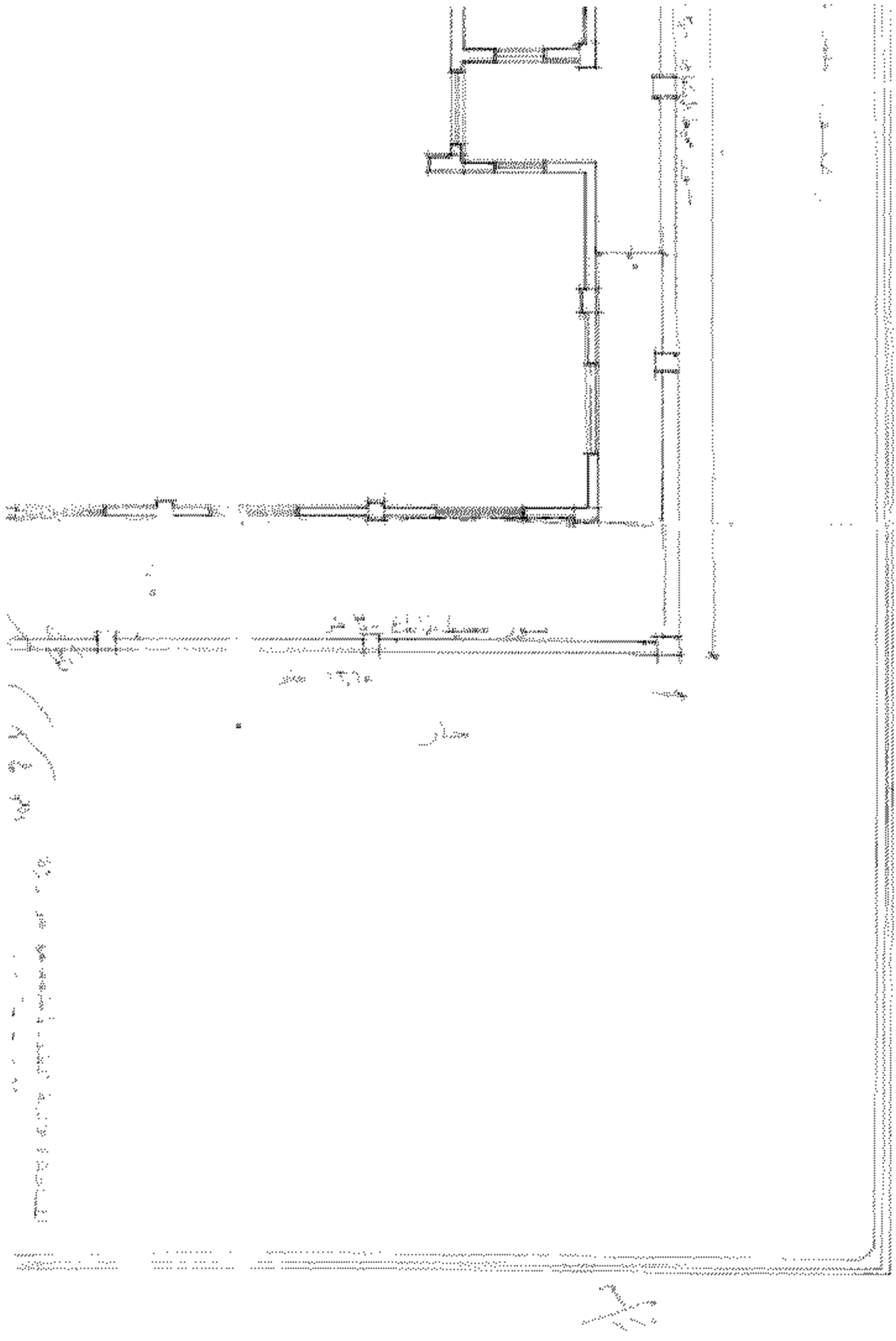

قطاع المنطقة الشرقية للجمارك

الإدارة المركزية لجمارك بورسعيد

إدارة قسم أول

محضر معاينة

المبنى الإدارى للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

المنطقة الشرقية ببورسعيد

الكائن بالدائرة الجمركية بميناء الصيد

إنه فى يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٢/١٩ وبجهة إدارة تفتيش الركاب وفى تمام الساعة العاشرة صباحًا وبرئاسة السيد الدكتور/ جمال محمد كامل عاشور ، مدير عام جمرك الركاب اجتمعت اللجنة المشكلة من السادة :

١ - السيد/ رزق إبراهيم أبو المعاطى ، مفتش أول الإدارة العامة للتفتيش .

٢ - السيد/ محمد نظير ريان ، مدير أمن الأفراد والمنشآت بالأمن الجمركى .

٣ - السيد/ السيد حلمى الرودى ، رئيس قسم بالأمن الجمركى .

٤ - السيد/ أحمد محمد السويدى ، رئيس قسم أول .

٥ - السيد/ أحمد أحمد عجيل ، رئيس قسم الشئون القانونية .

٦ - المهندس/ محمد عبد السلام ، القسم الهندسى لإدارة الشئون الإدارية المركزية .

وذلك تنفيذاً لتأشيرة السيد الأستاذ رئيس الإدارة المركزية لجمارك بورسعيد والمنطقة الحرة مع كتاب الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية المنطقة الشرقية ببورسعيد رقم ٢٧٨ بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١ بإعادة تشكيل اللجنة السالفة الذكر لاتخاذ اللازم واستكمال ما تم من إجراءات لإخراج المبنى الإدارى للمنطقة خارج الدائرة الجمركية ، على أن تقوم الجهة الطالبة برفع مساحة الموقع هندسيًا بكافة أبعاده وحدود الموقع .

وبعد أن اطلعت اللجنة على الكتاب سالف الذكر والمرفق به صورة من محضر تسليم أصول ميناء الصيد البحرى من الهيئة العامة لميناء بورسعيد بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٥ بناءً على القرار الجمهورى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٦ وكتاب اللواء بحرى رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء بورسعيد بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٧ بإنهاء إجراءات نقل ملكية أصول ميناء الصيد البحرى ببورسعيد إلى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

اطلعت اللجنة على صورة المذكرة المعروضة من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية على السيد اللواء الدكتور/ مصطفى كامل - محافظ بورسعيد والمؤشر عليها من سيادته بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٥ بالموافقة للهيئة على فتح باب على امتداد شارع الجمهورية وغلق الباب الموصل للميناء .

اطلعت اللجنة على كتاب إدارة شرطة أمن الموانى قسم العمليات رقم ٨٩٧ بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ والمتضمن أنه ليس لدى إدارة شرطة موانى بورسعيد أى مانع بعمل فتحة جديدة مع غلق الفتحة المؤدية إلى الميناء واستكمال السور من الداخل .

اطلعت اللجنة على الرسم الهندسى المرفق طيه الموضح به الأبعاد والحدود للموقع محل المعاينة والمعتمد من السيد المهندس/ فرج الجبالى - مدير عام المنطقة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٤ ومعتمد بخاتم شعار الجمهورية .

وبناءً عليه انتقلت اللجنة برئاسة الدكتور/ جمال محمد عاشور - إلى المبنى الإدارى للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية الكائن داخل الدائرة الجمركية بميناء الصيد وتقابلت مع السادة :

١ - السيد المهندس/ حمدى محمد العشى ، نائب مدير المنطقة .

٢ - السيد المهندس/ محمد مسعد إبراهيم ، مدير إدارة المشروعات .

وبعد أن رحبوا سيادتهم باللجنة تم بحث الموضوع وأسفر البحث أن المطلوب هو تعديل فى مسار السور الجمركى بحيث يسفر هذا التعديل خروج قطعة الأرض وما عليها من مبنى إدارى ومنشآت خارج الدائرة الجمركية .

وعليه انتقلت اللجنة بصحبة سيادتهم للمعاينة وتلاحظ الآتى :

توجد أعمال بناء وتشييد للأسوار ومتوقف العمل والسور مكون من جزئين السفلى من المبانى والعلوى من الحديد وأفاد مسئول الهيئة أن العمل متوقف انتظاراً لرأى الجمارك .

وعليه ترى اللجنة :

أن تكون الأسوار من الحديد كما هو موجود وتكون بارتفاع أربعة أمتار وتغطى بالسلك الشبك كما هى الأسوار الجمركية الحالية .

يتم وضع سلك شبك على النوافذ المواجهة للسور الجمركى للمبنى الإدارى للهيئة .

يتم تعديل مسار السور الجمركى ويكون المسار ، على النحو التالى :

يبدأ السور فى الاتجاه إلى الشمال ببعد ١٠ أمتار بداية السور بشارع الجمهورية وبعد المسجد مباشرة مكونًا الحد الغربى بطول ١٣,٨٠ متر ثم يتجه إلى الشرق بطول ١٢,٣٠ متر ويتجه إلى الشمال بطول ١,١٥ متر ثم يتجه إلى الشرق مرة أخرى بطول ٢٢,٣٥ متر مكونًا الحد البحرى لقطعة الأرض بطول إجمالى ٣٤,٦٥ متر ثم يتجه السور إلى الناحية الجنوبية بطول ١٤,٩ متر مكونًا الحد الشرقى ويتقابل مع السور الجمركى القديم فى هذه النقطة .

وبذلك تصبح قطعة الأرض محل المعاينة خارج نطاق الدائرة الجمركية وبمساحة كلية كما هو موضح ومعتمد بالرسم المرفق المعروض على اللجنة من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ٥٠٢,١٤ متر مربع .

وقد أفاد السادة مسئولى الهيئة بأنه سيتم وضع الملاحظات المذكورة بالمحضر موضع التنفيذ وسوف يتم إخطار الجمارك فور الانتهاء من الإنشاءات .

وترى اللجنة العرض على السيد الأستاذ مدير عام جمارك ميناء بورسعيد بما انتهت إليه المعاينة والانتظار لحين ورود ما يفيد انتهاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية من إقام الإنشاءات والملاحظات الواردة بتقرير اللجنة .

أعضاء اللجنة	التوقيع
١ - السيد/ رزق إبراهيم أبو المعاطى .	(إمضاء)
٢ - السيد/ محمد نظير ريان .	«
٣ - السيد/ السيد حلمى الرودى .	«
٤ - السيد/ أحمد محمد السويدى .	«
٥ - السيد/ أحمد أحمد عجيل .	«
٦ - السيد المهندس/ محمد عبد السلام .	«
٧ - السيد المهندس/ حمدى محمد العشى .	«
٨ - السيد المهندس/ محمد مسعد إبراهيم .	«

إعادة معاينة

للمبنى الإدارى للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

المنطقة الشرقية ببورسعيد

الكائن بالدائرة الجمركية بميناء الصيد

إنه فى يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/١٢/٢ وبجهة إدارة جمارك الركاب وفى تمام الساعة العاشرة صباحًا .

وبرئاسة السيد الدكتور/ جمال محمد كامل عاشور ، مدير عام جمارك الركاب وتموين السفن اجتمعت اللجنة المشكلة من السادة :

١ - السيد/ رزق إبراهيم أبو المعاطى ، مفتش أول بالتفتيش العام .

٢ - السيد/ محمد نظير ريان ، مدير أمن الأفراد المنشأة .

٣ - السيد/ السيد حلمى الرودى ، رئيس قسم بالأمن الجمركى .

٤ - السيد/ أحمد محمد السويدى ، رئيس قسم بقسم أول .

٥ - السيد/ أحمد أحمد عجيل ، رئيس قسم الشئون القانونية .

٦ - مهندس/ محمد عبد السلام ، القسم الهندسى بالشئون الإدارية .

وذلك لتنفيذ تأشيرة السيد رئيس الإدارة المركزية لجمارك بورسعيد والمنطقة الحرة بإعادة تشكيل اللجنة سالفة الذكر وذلك لإعادة معاينة ما ورد بكتاب الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية المؤرخ بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١١

والذى يفيد طلب الهيئة بإعادة تشكيل اللجنة لإعادة معاينة واستكمال إجراءات استخراج إخراج المبنى خارج الدائرة الجمركية وذلك لقيامهم بتنفيذ جميع التوصيات الواردة بمحضر معاينة اللجنة السابق تحريره بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩ وعليه انتقلت اللجنة بكامل أعضائها تحت إشراف السيد الدكتور/ جمال عاشور ، رئيس اللجنة إلى مقر الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتم مقابلة :

السيد المهندس/ فرج الجبالى ، مدير عام الهيئة .

السيد المهندس/ حمدى محمد العشى ، نائب مدير عام الهيئة .

وبعد أن رحبوا سيادتهم باللجنة قامت اللجنة بحضورهم بالمعاينة وأسفرت عن قيام الهيئة بتنفيذ جميع التوجيهات السابق إثباتها بتقرير اللجنة المحرر بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩ مع ملاحظة أنه ما زالت الفتحة الموجودة فى السور الداخلى كما هى مفتوحة ، وقد أفاد السيد المهندس مدير عام المنطقة للهيئة العامة للثروة السمكية أنه سوف يتم غلق الفتحة وعمل الفتحة الجديدة بالسور القديم بعد صدور القرار الوزارى بالموافقة باستقطاع قطعة الأرض محل البحث من الدائرة الجمركية لميناء الصيد .

وحيث إنه ثبت للجنة الجمركية المشكلة للمعاينة أن الأرض محل البحث ملك الثروة السمكية وأن السيد اللواء محافظ بورسعيد قد وافق سيادته على طلب الهيئة بغلق الباب الداخلى وفتح باب خارجى بحيث تصبح مبانى الهيئة خارج نطاق الدائرة الجمركية بميناء الصيد وذلك لتسهيل تعامل أرباب مهنة الصيد والمتعاملين معها بالتعامل مع الهيئة وكذا موافقة إدارة شرطة أمن الموانى وموافقة إدارة حى الشرق ببورسعيد .

فإن اللجنة ترى أنه من الممكن بعد الموافقة بأن يتم تعديل مسار السور الجمركى بمنطقة ميناء الصيد كما هو موضح بمحضر المعاينة المحرر بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩ والمرفق طيه بكامل مرفقاته وقد اطلعت اللجنة على الرسم الهندسى للموقع والمعتمد من الهيئة والوارد بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٧ وتم التوقيع عليه بالتنظير ... ويعتبر هذا الرسم جزءاً لا يتجزأ من تقرير اللجنة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١ - السيد/ رزق إبراهيم أبو المعاطى ، مفتش أول بالتفتيش العام .

٢ - السيد/ محمد نظير ريان ، مدير أمن الأفراد المنشأة .

٣ - السيد/ السيد حلمى الرودى ، رئيس قسم بالأمن الجمركى .

٤ - السيد/ أحمد محمد السويدى ، رئيس قسم بقسم أول .

٥ - السيد/ أحمد أحمد عجيل ، رئيس الشئون القانونية .

٦ - المهندس/ محمد عبد السلام ، القسم الهندسى بالشئون الإدارية .

وبحضور مسئولى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية :

رئيس اللجنة

السيد المهندس/ فرج الجبالى ، مدير عام المنطقة .

السيد المهندس/ حمدى العشى ، نائب مدير عام المنطقة .

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النبى

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٠٨

٢٥٣٨٠ س ٢٠٠٧ - ٢١٠٦